مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ISSN: 2335-1039
المجلد: 08 العدد:05 السنة 2019 ص 399 -416

تاريخ الإرسال:2019/07/13 تاريخ القبول:2019/09/07

الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في موريتانيا ضعف في البنية وكثرة الانشقاقات

Political Parties and Democratization in Mauritania: Weak Structure and Many Splits

د/ محمد الملقب الداه ولد الشيخ Mohamed Dah Abdelkader
dahouldcheikh76@gmail.com
أستاذ متعاون بكلية العلوم القانونية والاقتصادية – جامعة نواكشوط العصرية
باحث بالمركز الموريتاني للدراسات والبحوث القانونية والاجتماعية والاقتصادية
Nouakchott University Al Aasriya

الملخص:

تحاول هذه الدراسة الوقوف على دراية ظاهرة بنية الأحزاب السياسية الموريتانية، وكثرة الانشقاقات التي تتعرض الأحزاب السياسية الموريتانية.

وتتمحور إشكالية الدراسة حول تحليل مساهمة الأحزاب السياسية في ترسيخ عملية التحول الديمقراطي التي شهدتها موريتانيا منذ إقرار التعددية السياسية في 20 يوليو 1991، إنطلاقا من السؤال التالي:

ما هي أهم المعوقات التي تواجه الأحزاب السياسية في ترسيخ عملية التحول الديمقراطي في موريتانيا؟.

وقد هدفت الدراسة إلى محاولة فهم الأسباب التي منعت الأحزاب السياسية من المساهمة في ترسيخ عملية التحول الديمقراطي في موريتانيا، مستخدمة في ذلك المنهج الوصفي التحليلي من أجل الوقوف على نتائج مهمة قد تساهم في فهم الأسباب التي أدت إلى ضعف بنية الأحزاب السياسية الموريتانية، وكثرة الانشقاقات التي أنهكت هذه الأحزاب.

الكلمات الدالة: الأحزاب السياسية، الانشقاقات، البنية السياسية، موريتانيا، التحول الديمقراطي.

المؤلف المرسل: محمد الداه ولد الشيخ ، الإيميل: dahouldcheikh76@gmail.com

Abstract:
The current study seeks to examine the phenomenon of the structure of political parties in Mauritania and their splits. The problem of the study revolves around the analysis of the role of the Mauritania political parties in consolidating the process of democratic transformation witnessed in Mauritania since the establishment of political pluralism on July 20, 1991. Therefore, the research question is: What are the most important obstacles facing political parties in consolidating the process of democratization in Mauritania? The study aims to understand reasons that prevented political parties from contributing to the consolidation of the process of democratization in Mauritania. To achieve this objective and know the reasons of the weak structure of Mauritanian political parties, the study adopts the analytical descriptive approach.
Keywords: Political Parties, Splits, Political Structure, Mauritania, Democratization.

مقدمة:

تحاول هذه الدراسة الوقوف على مدى مساهمة الأحزاب السياسية في ترسيخ عملية التحول الديمقراطي في موريتانيا، وما هي أهم العراقيل التي تواجه الأحزاب السياسية الموريتانية في ظل توجه البلد نحو إقرار التعددية السياسية التي أقرها دستور 20 يوليو 1991.

ترتبط بالبنية السياسية عوائق لا تقل شأنا عن تلك التي تطرحها البنية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وقد تمثلت الصعوبة التي واجهت التحول الديمقراطي الموريتاني في الطابع الفجائي الذي اتخذته هذه التجربة حيث انتقلت البلاد من الحكم العسكري إلى التعددية السياسية في فترة وجيزة، حيث لم يفصل بين المصادقة على دستور 20 يوليو 1991، وإجراء الانتخابات الرئاسة في 24 يناير 1992، والانتخابات التشريعية 13 مارس 1992 إلا فترة قصيرة، وقد أسهم هذا الوضع في ظهور تحديات وعقبات كثيرة تواجه مسار التحول الديمقراطي في موريتانيا.

وستحاول هذه الدراسة معالجة الموضوع من خلال محورين يتناول المحور الأول ضعف بنية الأحزاب السياسية، في حين يتناول المحور الثاني ظاهرة الانشقاق الحزبي في موريتانيا على أن نسبق ذلك بتمهيد.

تمهيد:

شهدت موريتانيا ظاهرة التعددية الحزبية في الحياة السياسية، والتي سبقت بوادرها إعلان الاستقلال، وظهور الكيان السياسي الموريتاني كوحدة سياسية مستقلة، وقد تميزت الأحزاب السياسية إبان فجر نشأة الدولة الموريتانية الوليدة بخصوصية مهمة تتمثل في الامتدادات الخارجية للأحزاب السياسية الموريتانية حيث أنها نشأت من رحم أحزاب سياسية خارج القطر الموريتاني(1).

بيد أن هذه التعددية الحزبية انقلبت إبان حكم ولد داداه إلى نظام الحزب الواحد المهيمن ممثلا في حزب الشعب الموريتاني، وذلك عقب سعي ولد داداه لإنشاء حزبه لاستيعاب مختلف الأطياف السياسية في حزبه الحاكم، وذلك في دعواه في 20 يناير 1961، والتي شهدت قبول أربعة أحزاب سياسية هي النهضة، والاتحاد الاشتراكي، والوطني الموريتاني، والتجمع الموريتاني(2).

وبهذا أضحى حزب الشعب الحاكم هو حزب الدولة بنص الدستور، والذي استمر مهيمنا على الحياة السياسية، باعتباره التنظيم السياسي الرسمي، والوحيد في الممارسة السياسية العلنية في مواجهة المعارضة السياسية غير الرسمية للحركات والتنظيمات غير الرسمية، إلى أن وضع انقلاب 10 يوليو 1978 حدا للحكم المدني والنظام الحزبي بحل حزب الشعب، وإصدار ميثاق دستوري يمنع التعدد السياسية(3).

المحور الأول: ضعف بنية الأحزاب ومحدودية فاعليتها في ترسيخ عملية التحول الديمقراطي

تعتبر أهمية الأحزاب السياسية كظاهرة ترتبط بالنظم السياسية الحديثة في حاجة للمزيد من الإثبات، وبصرف النظر عن أي أحكام حول الظاهرة الحزبية، فإن النظم السياسية الحديثة تظل غالبا نظما سواء أكانت ليبرالية أم سلطوية، تعددية، هذا الارتباط القوي بين الظاهرة الحزبية والنظم السياسية الحديثة يضفي أهمية خاصة على موقع وأهمية الأحزاب

داخل إطار النظم السياسية السائدة في بلدان العالم الثالث الساعية للفكاك من آثار التخلف وتحقيق التنمية [4].

وتلعب الأحزاب في الحياة السياسية المعاصرة دورا على درجة كبيرة من الأهمية، وتعد الأحزاب في العصر الحاضر في الأنظمة الديمقراطية إحدى ضرورات الأنظمة الديمقراطية، وبالنسبة للحرية في مقدمة الضمانات، فمن الضروري لكل واحد أن يكون لديه التزام مع جماعة تسعى إلى الإصلاح من خلال تنظيم سياسي معين، فالانضمام إلى جماعة تنادي بفكرة أو عقيدة تؤمن بها هو التزام واع صادر عن تفكير مسؤول، كما أن وجود حزب معارض للحكومة يسمح بالتعبير عن الرأي المضاد ويحول دون استبداد الحكومة أمر بالغ الأهمية وضرورة هامة للخيار الديمقراطي [5].

والحقيقة أن الأحزاب السياسية الموريتانية سبقت في وجودها ونشأتها الدولة الوطنية، وبالتالي فهي أقدم من السلطة السياسية المركزية، مما يحملها مسؤولية أكبر في قيادة المجتمع[6]. وقد شهدت موريتانيا ظاهرة التعددية الحزبية في الحياة السياسية والتي سبقت بوادرها إعلان الاستقلال، وظهور الكيان السياسي الموريتاني كوحدة سياسية مستقلة، وقد تميزت الأحزاب السياسية إبان فجر نشأة الدولة الموريتانية الوليدة بخصيصة هامة تتمثل في الامتدادات الخارجية للأحزاب السياسية الموريتانية، حيث إنها نشأت من رحم أحزاب سياسية خارج القطر الموريتاني، أو على دربها[7]، إلا أن مسيرة التعددية الحزبية في موريتانيا توقفت مع قيام الدولة المستقلة لتأخذ مسارا جديدا، تتخلى خلاله عن مبدأ التعددية مرحلة أولى (اندماج الأحزاب 1961، ثم تكريس فكرة الحزب الواحد 1965)، ثم يلغى التحزب في مرحلة ثانية (إثر انقلاب 10 يوليو 1978)، لتبدأ المرحلة الحالية (العودة إلى التعددية الحزبية 1991)، وهي مرحلة التعددية الحزبية التي يطلق عليها وصف التعددية الحزبية غير المقيدة[8].

وعلى العموم فإن بنية الحياة الحزبية الموريتانية تعد من التحديات والمعضلات التي تقف حجر عثرة أمام أي تحول حقيقي باتجاه إقامة نظام ديمقراطي، فرغم أن موريتانيا عرفت تعددية حزبية كبيرة قبل التحول الديمقراطي وبعده، إلا أن هذه التعددية لم تنعكس آثارها على مجمل الحياة السياسية وتفاعلاتها بالشكل المطلوب، ويعود ذلك إلى ضعف

الإطار الفكري والتنظيمي وخضوعها لبعض الممارسات غير الديمقراطية داخليا بجانب بعض القيود القانونية المفروضة على عملها وحالة عدم التوازن الحزبي وفشلها في القيام بوظيفة التعبير عن المصالح وتجميعها وبلورتها في شكل سياسات وبرامج حزبية [9].

1- **ضعف الإطار الفكري** أو عدم الوضوح الإيديولوجي، حيث إن الأحزاب السياسية الموريتانية يفتقر أغلبها إلى مقومات الحزب السياسي، فما يوجد على الساحة أقرب لأن يكون مجرد تجمعات أشخاص وارتباطات زبونية تقام هنا وهناك حول مصالح معينة، وتوضح التشكيلة السوسيوسياسية لأهم على الساحة تلك الحقيقة، فكل واحد من هذه الأحزاب يضم توليفة غريبة من أعراق وتيارات وتوجهات سياسية متباينة لا تربط بينها روابط فكرية مشتركة (إسلامية، ناصريين، بعثيين، شيوعيين، قوميين، أفارقة، وحركة الحر، ومستقلين فضلا عن النخب التقليدية)، ولم يسلم من ذلك حتى الأحزاب العقائدية(ذات الأيديولوجية)، فمثلا حزب التحالف الشعبي التقدمي في مرحلة من المراحل والذي يعتنق الفكر الناصري أصبح هو الآخر عبارة عن توليفة بين قوميين وعرب وزنوج وأطر من حركة الحر[10].

وقد نتج عن ذلك أن أصبحت السمة الرئيسية لهذه الأحزاب هو طابعها التلفيقي التوفيقي، حيث يحاول كل منها تبني كافة التصورات والحلول مرة واحدة لكل المشكلات مهما تباعدت المسافات النظرية والتاريخية لهذه الحلول وتلك التصورات أي مهما تباينت المنطلقات الايديولوجية لمكوناتها بحيث يجد فيها كل قطاع من قطاعات المجتمع ما يرضيه بغض النظر عن مشاريعهم وتوجهاتهم السياسية.

ولا يمكن لهذه التقنية التلفيقية، إلا أن تؤدي إلى تشابه البرامج وتطابق التصورات والحلول المقدمة من هذه الأحزاب بشأن القضايا الوطنية، وبشكل جعل من شبه المستحيل تصنيفها على أساس اتجاهات فكرية وسياسية، بل إن هذا الوضع أصاب البرامج الحزبية بضبابية كبيرة، وبشكل جعلها أقرب إلى جماعة المصلحة منها إلى الحزب[11]. وإذا كان هذا الوضع يرجع في جزء منه إلى طبيعة جيل السياسيين الحالي الذي مازال يحتفظ أغلبهم في ذهنيته بتجربة الحزب الواحد ومؤسساته وتخريجاته البرغماتية حول مختلف القضايا[12]. فإنه في جزئه الآخر يرجع إلى تلك الشروط والقيود التنظيمية البالغة الشدة

التي فرضها المشرع الموريتاني على تأسيس الأحزاب السياسية[13]. وبالرجوع إلى قانون الأحزاب السياسية رقم 24- 1991، الصادر في 25يوليو 1991، يلاحظ أنه وضع قيودا على إنشاء الأحزاب السياسية خلافا لنص المادتين(10-11) من الدستور، ومن هذه القيود مثلا :

"نصت المادة (4)[14] على: (امتناع الأحزاب عن القيام بأية دعاية مخالفة لمبادئ الدين الإسلامي، وعدم انفراد أي حزب بحمل لواء الإسلام، وأن يلتزم بالتسامح ونبذ العنف، وكل ما يضر السلم والأمن العموميين. وأن لا يتحول إلى منظمات عسكرية أو ميليشيات مسلحة أو مجموعات حرب، وأن تمتنع عن كل دعاية تستهدف المساس بالحوزة الإقليمية للدولة أو بوحدة الأمة). وقد جاء هذا الشرط تمشيا مع طبيعة المجتمع الموريتاني المسلم، وتناغما مع ما نص عليه الدستور من تمسك الشعب الموريتاني بالدين الإسلامي الحنيف، ووصفه للدين الإسلامي بأنه المصدر الوحيد للقانون في موريتانيا، واتساقا مع ذلك كان من الطبيعي أن يرفض القانون قيام أي حزب يحمل شعارات أو إطلاق أفكار تتعارض مع مبادئ وأحكام الإسلام. ولم يتعرض هذا الشرط لأي انتقاد ولم يثر أي جدل لأنه لا يخالف الواقع، إلا أن الجدل الذي ثار كان على الفقرة الثانية من المادة نفسها عندما نصت على: (عدم انفراد أي حزب بحمل لواء الإسلام)، واشتدت حدة الرفض والنقد عند رفض السلطات الترخيص بإنشاء "حزب الأمة الإسلامي" وهذا الرفض كان مستندا على الدستور الذي يجيز إنشاء الأحزاب السياسية دون المساس بسيادة الدولة، والرفض الثاني لهذه الفقرة ينطلق من أن القانون قد استعان بقوانين الأحزاب في بعض الدول العربية التي تمنع قيام الأحزاب على أسس دينية عقائدية كقانون الأحزاب المصري، وقانون الأحزاب التونسي. إلا أن المشرع في هذه الدول بنى موقفه على أساس قيام أحزاب دينية سيؤدي إلى الفرقة وإذكاء التعصب، مما يهدد وحدة الدولة، أما في موريتانيا فلا يوجد ما يدفع إلى القلق لأن الشعب الموريتاني شعب مسلم بأكمله، وبالتالي لا يوجد أي شك من أن قيام حزب إسلامي يعمل على إشاعة الفرقة، بل العكس، فبما أن شعبها كله مسلم ومختلف في الأعرق(عرب وزنوج)، فإن الدين هو الرابط الذي يربط

الأعراق المختلفة، ومن المنطقي أن يشجع القانون قيام الأحزاب على أسس إسلامية يستطيع من خلالها ضمن كل الأعراق المختلفة في موريتانيا".

"الشرط المتعلق ب: " التحلي بالتسامح ونبذ العنف" رغم أن هذا الشرط يستند إلى الفقرة الرابعة من المادة(13)[15] من الدستور التي تحرم كل أشكال العنف. إلا أنه شرط غير واضح الدلالة، فعبارتي "**التسامح والعنف**" هما العبارات التي يصعب حصر معانيها، وبالتالي يصعب إخضاع هاتين العبارتين للقانون، ويكون المجال مفتوحا أمام الجهات الحكومية لمنع تأسيس أو حل أي حزب لا يتوافق مع طرحها وتوجهاتها، بحجة أنه لا يلتزم بالتسامح أو أنه يعمل على إثارة العنف".

الشرط الخاص ب: " **الحفاظ على السلم الاجتماعي والأمن العموميين**"، وهو أيضا من المعاني المستخدمة من قبل المشرع الموريتاني بكثرة دون أي تعريف لهذه المعاني، مما جعله سلاحا بيد الحكومة لاستخدامه وقت ما تشاء، وهذا الشرط يعد دعما للشرط السابق، حيث حصر دائرة العنف في عدم المساس بالنظام والسلم والأمن العموميين[16].

2-ضعف الإطار الفكري وغياب المشروع السياسي فإن هذه الأحزاب تعاني من هشاشة كبيرة في التنظيم، فهي لم تستند على أسس تنظيمية قوية نظرا لضعف المعاناة وغياب عناصر المعايشة والتجريب في أغلبها لذلك أدى الانبهار بنظم وهياكل الأحزاب الحديثة، إلى عملية نقل واسعة لمجمل المبادئ والأسس دون أخذ عنصر الملاءمة بعناية فالهدف هو تصميم كل الهياكل الحزبية وصياغة كل القواعد التنموية على نحو يسمح باستقطاب أكبر عدد ممكن من المواطنين، وتحقيق أكبر قدر من التعبئة أثناء المناسبات، مما لا يسمح بإعطاء الوقت الكافي للتنشئة والتكوين الحزبي، ولذلك فهي أحزاب انتخابية، على غرار "اللجان الانتخابية" تتميز بالسمات التالية :

- ضعف البرمجة والتخطيط.
- تقلب القاعدة الانتخابية بسبب عدم وضوح الاختيارات.
- سهولة التصدع تبعا للأحداث.
- صعود قيادات لا تتمتع بالخبرة والكفاءة للازمة للعمل السياسي. [17]

وتتميز الثنائية الحزبية في موريتانيا بالتركيز فهي عديدة في الواقع السياسي المدني فهناك الثنائية الإثنية (عرب، زنوج) وهناك الجانب القبلي والشعبي القابل لأن يفجر الانشطار الثنائي. ولكن ما ينبغي التركيز عليه أكثر في هذه المعالجة هو خلفية ومبررات انشطار الأحزاب وهي ظاهرة ظهرت منذ 1991، بعد، إعلان التعددية السياسية في موريتانيا.[18] وقد ظهر أن من أسباب ضعف الأحزاب السياسية الموريتانية المعاصرة، وافتقادها للتنظيم الحزبي عوامل عدة يمكن رصد أهمها في:

- سعي السلطات الرسمية إلى نهج إستراتيجية تشجيع ظهور الأحزاب والكيانات السياسية الموازية، وذلك للحد من نفوذ جميع الكيانات الحزبية التي تطمح إلى كسب السبق الانتخابي، وقد اتبعت هذا الأسلوب مع حزب اتحاد القوى الديمقراطية (حزب التكتل حاليا)، وحزب العمل من أجل التغيير(حزب التحالف الشعبي التقدمي حاليا)، وحزب الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم(حزب الطليعة سابقا)، ولم تستطع القيادات الحزبية الوقوف ضد تأثير جدلية الاستبعاد والاستقطاب التي تنتهجها السلطات السياسية لتفكيك الأحزاب.

- طبيعة التركيبة الاجتماعية حيث الثنائية القومية(عرب، زنوج) ولغوية(عربية وفرنسية) والعشائرية(القبائل والأفخاذ)، إضافة إلى المكانة الاجتماعية (الأسياد وما دون ذلك).

- التمحور حول شخصية ذات تأثير اجتماعي أو اقتصادي ما يدفع بالمنخرطين إلى البقاء إلى جانب الشخص المحوري حيث ما حل وارتحل، وكثيرا ما نسمع بعض أعضاء الأحزاب يفسرون وجودهم في حزب معين بوجود شخصية معينة على الرغم من عدم اقتناعهم بخط الحزب[19].

- غياب التواصل المباشر بين قيادات الحزب وأعضائه، وغياب الحوار بين أعضاء الجهاز التنفيذي للحزب وعدم القرب الدائم بالجماهير عن طريق المؤتمرات والمهرجانات والدورات التثقيفية، وهذا عائد إلى ضعف البنى الثقافية للجان الحزبية الموريتانية.

- إخفاق الأحزاب السياسية الموريتانية في القيام بدور الوسيط بين المجتمع والدولة، فبدل أن تتولى مهمة تمثيل المجتمع أمام الحكومة والنظام الحاكم، تحرص على تمثيل قادتها وأعضاء مكاتبها التنفيذية وانتزاع مناصب سياسية وتنازلات هامشية، وهذا وضع يعكس بجلاء ضعف الأداء السياسي للأحزاب التي دخلت في ائتلاف مع النظام في بعض الأحيان، وهنا يظهر الوجه السلبي للطرف الثاني من الأحزاب التي خرجت من دائرة المعارضة، لتلتحق بالنظام الحاكم والتي أظهرت التجربة الميدانية أنها عاجزة عن تمثيل المصالح.

- مشكلة التمويل الحزبي فهو غالبا ما يدفع قادة الأحزاب إلى تغيير مواقفها السياسية، ويؤثر كذلك على حصانة الحزب أمام إغراء المال ويمكن في هذا المجال تعويض النقص الحاصل في ميزانيات الأحزاب عن طريق التمويل الذاتي. على الرغم من أن المساهمات المدفوعة من قبل أعضاء الأحزاب السياسية كافية لتأمين حاجة الحزب من المال ولذا من الضروري التفكير في صيغ جديدة لتمويل الأحزاب التي تعاني العجز المالي[20].

- عدم التمايز الأيديولوجي فلا يوجد يمين واضح ولا يسار صريح، فهناك أرضية مشتركة تكاد تكون واحدة، إذ هناك توافق يدخل في باب "**وقوف الحافر على الحافر**"، كما أن الممارس للسياسة يرفض المثابرة على المواقف ولربما مزج البعض بين موقف الرفض والقبول في نفس الوقت [21].

ثانيا: ظاهرة الانشقاق الحزبي

تعد ظاهرة الانشقاق الحزبي وانفجار الأحزاب الموريتانية من الداخل سمة أصلية للمؤسسة الحزبية في الخريطة السياسية الموريتانية، وهي السمة التي ترتبط بظاهرة شخصنة المؤسسة الحزبية، فطالما لا يجتمع أعضاء الحزب السياسي على أيديولوجيا واضحة، أو برنامج رصين وجاد، فإنه يضحى مفهوم تأثر إدارة المؤسسة الحزبية بالأهواء الشخصية لقادة الحزب السياسي، وإذا ما دب الخلاف بين هؤلاء القادة في حالة تعددهم، انسحب أحدهم بجنوده، ليشكل حزبه الخاص به أو يعبر عن موقفه المغاير لحزبه المنشق عنه.

وبالنظر في التجربة الحزبية الموريتانية يمكن رصد مثل تلك الحالات [22]، حيث كانت البداية عندما أعلن **حزب التجمع من أجل الديمقراطية والوحدة** عن تأييده للمرشح لمنصب الرئاسة السيد معاوية ولد سيد احمد الطايع الذي أعرب عن نيته في المشاركة في انتخابات 24 يناير1992، يومها قرر عدد كبير من أتباع هذا الحزب تركه والالتحاق بصفوف الأحزاب والجماعات المؤيدة للمرشح الثاني للمنصب الرئاسي عينه، وهو السيد أحمد ولد داداه وكان أغلب هؤلاء من المنحدرين من مدينة أبي تلميت التي ينتسب إليها المرشح الثاني، هذا أمر عادي في تقاليدنا وأعرافنا السياسية فالانتصار للقبيلة والجهة فوق الالتزام الحزبي والسياسي[23].

أما حزب **اتحاد القوى الديمقراطية– عهد جديد**، فقد مر هو الآخر بتجربة قاسية، حيث كانت أول هزة عندما خرج من صفوفه أعضاء **جماعة الوسط** التي أسست في ما بعد **الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم**، وجاء الزلزال الثاني عندما نشب خلاف بين قائد الحزب **وجماعة الحر**، فقد اعتبر هؤلاء أن رئيس اتحاد القوى الديمقراطية سلطوي أكثر من اللازم ويحاول باستمرار تهميش بقية الحساسيات المكونة للحزب، فقاموا بتأسيس **حزب العمل من أجل التغيير** أواخر سنة1995، وأشركوا معهم جماعة الزنوج الأفارقة التي انسحبت هي الأخرى من حزب اتحاد القوى الديمقراطية[24].

ولم يمض سوى وقت قصير على مغادرة جماعة الحر لاتحاد القوى الديمقراطية، قبل أن يعرف الحزب هزة جديدة جاءت هذه المرة على يد جماعة الشباب المعروفة باسم **الحركة الديمقراطية المستقلة** [25]، وقد انفرط بعد ذلك بقليل عقد هذه الحركة، ثم جاء انسحاب **الحركة الوطنية الديمقراطية** من الحزب سنة 1998م فكان بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير، ومن الطريف في هذا الحادث الانشقاقي الجديد كون المنفصلين حملوا معهم اسم الحزب بدعوى أنهم يمثلون أغلبية أعضاء المكتب التنفيذي، وأصبح الحزب بعد خروجهم موزعا بين طائفة (أ) وطائفة (ب) وهذا التشبث بالحزب واسمه وشرعية تمثيله سبقتهم إليه الجماعة التي انشقت عن الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم بقيادة السيد محمذن ولد باباه. ولكن هذا الحزب المعارض الذي كانت القوى الوطنية تعول عليه تم حله من قبل السلطة في 25 أكتوبر 2000 [26].

ولم يكن جزب **العمل من أجل التغيير** ليسلم من الانفجار، فهو منذ تأسيسه في غليان مستمر وعمليات شد الحبل بين الفئتين المكونتين له مستمرة (لحراطين والزنوج الأفارقة) والهجرة منه مكثفة. وقد لاحظ بعض المنسحبين من هذا الحزب (السيد ملاي امحمد) وهو من القياديين أن أسلوب الحزب راديكالي بشكل لا ينسجم مع طبيعة المجتمع الموريتاني.

ولم يستطع أصحاب الطرح الراديكالي التعايش فكان أول اصطدام حدث داخل الحزب، عندما انفجر الخلاف بين رئيس الحزب السيد مسعود ولد بلخير وزعيم الزنوج تيجاني كويتا في أغسطس 1997، وأسفر الخلاف عن انسحاب تيجاني كويتا وتأسيسه حزب **الاتحاد الوطني من أجل الديمقراطية والتنمية.**

وعلى الرغم من أن هذا الحزب تأسس في الأصل ليحمل لواء الدعوة إلى رفع الظلم عن شريحة لحراطين لكن هؤلاء شعروا بالتهميش داخله ما دفع مجموعة منهم إلى الانسحاب من الحزب في يونيو 1999.

وقد تميز زعيم هذا الحزب بالدعوة إلى العصيان المدني، وتحريض أتباعه على الشغب ولكنه بفعل المحن والانسحابات أصبح يجنح للسلم ويصرح بالدعوة إلى التعايش السلمي بين مختلف شرائح المجتمع الموريتاني، ولكن بمجرد دخول هذا الحزب إلى البرلمان عاد قادته إلى سابق عهدهم وأصبحوا صوت نشاز داخل هذا المجلس التشريعي، إذ بدلا من مناقشة مشاريع القوانين، أصبح هؤلاء يطرحون قضايا أخرى مثل قضية العبودية وقضية الزنوج المبعدين إلى دول الجوار، ما أثار حفيظة النظام السياسي الذي كان يعتقد أن الملفين طويا منذ عهد بعيد، فقام بحل الحزب في 2 يناير 2002 [27].

هكذا كان العقد الأول من مرحلة التحول الديمقراطي في موريتانيا حيث، لم يكن باستطاعة الأحزاب السياسية المشاركة الفعالة في ترسيخ العملية الديمقراطية، وذلك بسبب التهميش والضياع الذي هو سمة بارزة لهذه المرحلة الأولى في ظل التعددية الحزبية.

أما المرحلة الثانية من التحول الديمقراطي والتي بدأت بعد انقلاب3أغسطس 2005، فلم تكن الأحزاب فيها أحسن حالا، على الرغم من أن هذه الفترة شهدت المصادقة على العديد من الأحزاب السياسية حتى بلغت 80 حزبا. حيث أظهرت آخر انتخابات تشريعية

وبلدية هشاشة هذه الأحزاب وظهرت الانشقاقات داخل هذه الأحزاب وسنأخذ منها بعض الأمثلة:

وهنا يجب التنبيه إلى أننا سنأخذ نماذج من أحزاب الأغلبية ونماذج من أحزاب المعارضة.

1- **ائتلاف أحزاب الأغلبية:** وهو ائتلاف أنشئ في مارس 2010 ليكون إطارا تنسيقيا للأحزاب الداعمة للرئيس، وقد شهدت بعض أحزاب هذا الائتلاف خلافا إبان الانتخابات التشريعية والبلدية التي جرت في نوفمبر 2013، حيث شهد **حزب الاتحاد من أجل الجمهورية** (الحزب الحاكم) حيث شهد الوضع الداخلي للحزب خلال سنة 2014 عدة تطورات كان أهمها:

عقد ثلاثة مؤتمرات طارئة: فقد حول المجلس الوطني للحزب دوراته إلى مؤتمرات طارئة بناء على مقتضى المادة19 (الفقرة الثانية) من النظام الأساسي للحزب، وقد انعقد المؤتمر الطارئ الأول في 5مارس وانتخب فيه إسلكو ولد إزيد بيه رئيسا للحزب، أما الثاني فكان بعد ذلك بأقل من شهر(24مارس)، وانعقد المؤتمر الثالث في26 من سبتمبر وأسفر عن انتخاب سيد محمد ولد محم رئيسا للحزب.

وتدل حالتا عدم استقرار القيادة، وتسارع انعقاد الهيئات على تأثر الهيئات العليا للحزب بالخلافات المحلية التي برزت خلال فترة الانتخابات البرلمانية والبلدية في نهاية 2013، وما سببته اختيارات الحزب للمرشحين فيها من احتجاجات ومغاضبة في قواعده المحلية وبعض الأحلاف على المستوى القيادي.

وقد اعترف ولد إزيد بيه (رئيس الحزب السابق) في خطاب افتتاح المؤتمر الطارئ في 6 سبتمبر2014، بوجود ظاهرة المغاضبة قائلا في سياق إنجازات فترته " رجوع خمس وعشرين مجموعة سياسية إلى صفوف الحزب، كانت قد خرجت مغاضبة منه قبل الانتخابات التشريعية والبلدية نهاية العام الماضي2013. "

أما الرئيس الجديد سيدي محمد ولد محم: فتحدث في كلمته بعيد انتخابه، عن خلافات ثانوية داعيا إلى تجاوزها، حيث قال: "أغتنم هذه الفرصة لدعوة كل المناضلين والفاعلين والنشطاء السياسيين في كل المواقع، أن يتجاوزوا كل خلافاتهم الثانوية" [28].

أما الحزب الثاني من أحزاب الأغلبية فهو **الحزب الجمهوري للديمقراطية والتجديد** (الحزب الحاكم في فترة الرئيس معاوية ولد سيد احمد الطايع1992–2005) بعد أن غير اسمه من "**الحزب الجمهوري الديمقراطي الاجتماعي**" إلى الاسم الحالي فهو لم يسلم من الانشقاقات حيث انفض من حوله منتسبوه بعد انقلاب 2005، باستثناء مجموعة محدودة سعت لأن تبقى وتمثل الحزب وقد شارك في الانتخاب التي جرت عقب انقلاب 2005، وفاز ب6 مقاعد بعد أن كان يسيطر على البرلمان بأغلبية ساحقة، أما الانتخابات التشريعية والبلدية الاخيرة(2013) فلم يفز سوى ب 3 مقاعد [29].

إضافة إلى هذين الحزبين الكبيرين في أحزاب الأغلبية هنالك أحزاب صغيرة أخرى شهدت انشقاقات مثل أحزاب الكرامة وحزب الحراك الشبابي، وحزب الوحدة والتنمية.

2– **أحزاب المعارضة:** فلم تسلم هي الأخرى من الانشقاقات بعد أن تميزت مرحلة ما قبل انقلاب 2005، بمرحلة الانشقاقات القوية التي مستها وحدها دون حزب السلطة الحاكم آنذاك الحزب الجمهور الديمقراطي الاجتماعي(1991– 2005) [30].

ولنبدأ بأكبر أحزاب المعارضة وهو **حزب تكتل القوى الديمقراطية**(حزب اتحاد القوى الديمقراطية–عهد جديد سابقا)، ولعل أبرز ما طبع الوضع الداخلي لحزب التكتل في السنوات الأخيرة: هو عدم انتظام هيئاته العليا، فضلا عن تأخر انعقاد المؤتمر العام للحزب للسنة الثالثة على التوالي، ولم ينعقد خلال سنة2014 المجلس الوطني للحزب الذي تنص المادة22 من النظام الأساسي للحزب على أنه " هيئة المداولة وهيئة متابعة ومراقبة" في الفترة التي تسبق المؤتمر العام.

كما عرف الحزب خلال سنة 2014 انسحاب بعض قياداته، مثل فدرالي نواكشوط، وعضوي المكتب التنفيذي.

وقد تبنى الحزب مقاطعة أي انتخابات تجري وفق الظروف السياسية والقانونية القائمة، وعبر عن ذلك في بيان صادر في 27–2– 2014 بالقول إن: " أي مشاركة في انتخابات مهما كانت، تجري خارج إجماع وطني: لن تحل الأزمة البالغة الخطورة التي تعيشها البلاد".

أما **حزب اتحاد قوى التقدم** فقد كانت أبرز التطورات الداخلية هي: إعلان مجموعة من الكوادر الشابة في الحزب في الثاني من سبتمر2014 انسحابهم منه، ويجمع بين أفراد هذه المجموعة انتماءهم لتيار اليسار في الحزب أو ما يعرف بالتيار الأصلي(مقابل تيار الوافدين المحسوب اجتماعيا وسياسيا على نائب رئيس الحزب).

ويمكن القول أن هذه الانسحابات جاءت نتيجة الخلافات القوية داخل الحزب حول الموقف من انتخابات 23نوفمبر 2013 الذي حسم بمقاطعتها.

وقد اعترف رئيس الحزب محمد ولد مولود في مقابلة مع موقع "السراج" بوجود خلافات داخل الحزب قائلا إنها لا تعيق عمل الحزب. وفي الواقع يمكن تبني التعبير الحرفي الذي عبر به ولد مولد في وصف وضعية الحزب الداخلية حاليا: "سأكون مجانبا للصواب إذا قلت إنه لا توجد خلافات داخل حزب اتحاد قوى التقدم، كما سأكون أيضا مجانبا للصواب إذا قلت إن هذه الخلافات تؤثر على سير الحزب وعمله المؤسسي".

ولم ينعقد هذه السنة المجلس الوطني للحزب، رغم أن المادة 33 من نظامه الأساسي تنص على أن المجلس يعقد دورة كل سنة.

وقد رفض الحزب نتائج انتخابات 23 نوفمبر2013 التشريعية والبلدية والمنبثق عنها ووصفه رئيس الحزب في مقابلة مع قناة الساحل الوطنية بتاريخ 26-2-2014 بأنه: "برلمان أعرج لغياب مجموعة سياسية مهمة عنه".

وقد قاطع الحزب رئاسيات21يونيو2014 بناء على موقفه القائم على" مقاطعة أي انتخابات غير شفافة ولا نزيهة ولا توافقية".

كما شهدت بعض أحزاب المعارضة الأخرى انسحابات منها **حزب التجمع الوطني للإصلاح والتنمية(تواصل)** وهو حزب ذو ميول إسلامية إضافة إلى حزب **الوئام** وحزب **الصواب** الذي انسحب من أطره ومناضليه 400فردا، وحزب المستقبل، **وحزب العهد الوطني من أجل الديمقراطية والتنمية** (عادل) وهو الحزب الحاكم في فترة الرئيس سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله اول رئيس منتخب والذي أطيح به في انقلاب6أغسطس2008.

وكان هذا الحزب قد توجه للمعارضة 2013 بعد أن كان في الأغلبية الرئاسية مما أدى

هذا التوجه إلى إنسحاب عدد كبير من قياداته ودعموا الرئيس محمد ولد عبد العزيز في الانتخابات الرئاسية التي أجريت في يونيو 2014[31].

أما **سيادة المرجعيات التقليدية** على الأحزاب السياسية الموريتانية فهي بادية للعيان: حيث تمثل الأحزاب غالبا واجهة لترشحات قبلية في الأصل والجوهر، إذ تؤمن الجماعات التقليدية واجبات الحملة الانتخابية، ويتم الترشح تحت لافتة الحزب، وهو ما استفادت منه كثيرا أحزاب الأغلبية الرئاسية(الجزب الجمهوري الديمقراطي الاجتماعي الحاكم في عهد ولد الطايع، وحزب الاتحاد من أجل الجمهورية الحاكم حاليا في ظل الرئيس محمد ولد عبد العزيز)، حيث المتذمرون من ترشيحات الحزب في إطار التوازنات الداخلية، والذين يتقدمون في الأغلب بترشحات تحت لافتة هذه الأحزاب، وحيث يتم ربط المنتخبين وأغلب المسؤولين بروابط الاعتراف بالجميل، وبدلا من أن يشكل الحزب بوتقة توحد الجميع حول برنامج شامل، أضحت وسيلة بيد القبائل تساوم بها، وحيث الولاء القبلي يعلو على الولاء الحزبي، وهو الأمر الذي يقوض جهود إقامة مجتمع مدني، وبالتالي فإن المنطق السائق هو منطق القبيلة، حيث الديمقراطية القائمة على هذا النحو يكون لها معنى آخر، فبدل أن تمثل تعبيرا عن مشاركة الفرد في الحياة السياسية، وحرية الأفراد في اختياراتهم، تصبح تعبيرا عن صراعات قبلية أو إثنية أو جهوية[32].

الخاتمة:

عموما يرى الباحث أنه يمكن القول إن الأحزاب السياسية في موريتانيا مجرد أحزاب انتخابية لا زالت تعاني من ضعف الوعي السياسي، وضعف المشاركة السياسية، والتباين بين برامجها وهموم الجماهير، وغياب الممارسة الديمقراطية داخلها وهو الأمر الذي تسبب في ظاهرة الانقسامات داخل الأحزاب، حيث كل **فئة صغيرة** تنشئ حزبا ذا مرجعية إثنية أو قبلية أو جهوية، وهو الأمر الذي أسهم في هشاشة البنية التنظيمية لهذه الأحزاب، وجعلها مجرد صالونات ومنابر لأشخاص يسعون إلى تحقيق أهداف انتخابية، وهو ما أذكى جذوة الصراعات العرقية والجهوية والقبلية، ويمثل تراجعا عن مشروع الحزب الوطني الساعي إلى إقامة مرجعيات بديلة، كانت الأحزاب يجب أن تضطلع بها مثل:

التجنيد السياسي والتنشئة السياسية، والقيام بدور فاعل بوصفها أداة من أدوات المشاركة السياسية، وهو ما عجزت عنه الأحزاب السياسية الموريتانية.

الهوامش والمراجع المعتمدة:

(1) السيد علي أبو فرحة، **تحولات الخريطة السياسة في موريتاني أبعادها – أطرافها – مآلاتها**، (القاهرة: المركز العربي للدراسات الإنسانية، 2010) ص 79.

(2) محمد سعيد بن أحمدو، موريتانيا بين الانتماء العربي والتوجه الإفريقي– دراسة في إشكالية الهوية السياسية 1960–1993، ط 1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003) ص 126.

(3) – السيد على أبو فرحة، مرجع سبق ذكره، ص 81.

(3) David Apter**: The Politics of Modernization**(Chicago: University of Chicago Press, 1965), P. 179.

(4) محمد المجذوب، **دراسات في السياسة والأحزاب** (بيروت: منشورات عويدات، 1972) ص 41.

(6) النان ولد المامي، **التجربة الموريتانية في الديمقراطية من خلال عوائقها**، **المجلة الموريتانية للقانون والاقتصاد**، ع، 19، مارس، 2012، ص 133.

(7) السيد علي السيد محمد أبو فرجة، **التحول الديمقراطي في موريتانيا من 2005–2009**، رسالة ماجستير غير منشورة(كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: جامعة القاهرة، 2011) ص، ص 67– 68.

(8) محمد الامين ولد سيد باب، **معوقات الممارسة الديمقراطية في موريتانيا**، **مجلة البحوث والدراسات العربية**، ع 38، ديسمبر2002، ص ص 183– 184.

(9) علي الدين هلال، **عملية التحول الديمقراطي ومستقبلها في مصر في أسامة الباز(محرر) مصر في القرن21، الآمال والتحديات** (القاهرة: مركز القاهرة للترجمة والنشر، 1996)، ص ص 117– 118.

(10) بعدما تم حل حزب العمل من أجل التغيير دخل قادة الحزب المنحل مفاوضات مع حزب التحالف الشعبي التقدمي الذي وافق على انضمام قيادة وقواعد الحزب المنحل إلى الحزب أنظر الحياة في 9-3-2003، ص 3.

(11) إدريس ولد حرمة ولد بابانا، **النظام القانوني للأحزاب السياسية في موريتانيا، المجلة الموريتانية للقانون والاقتصاد**، ع، 9، 1993، ص66..

(12) سيد ابراهيم ولد محمد احمد، **حول ضعف أداء الأحزاب السياسية في موريتانيا، أزمة نظام أم أزمة بناء**، **المجلية الموريتانية للقانون والاقتصاد**، ع9، 1993، ص 73.

(13) جمال ولد الشيخ، **التجربة الديمقراطية التعددية في موريتانيا، دراسة تحليلية مابين 1991- 2001**، رسالة ماجستير غير منشورة(معهد البحوث والدراسات العربية: جامعة الدول العربية، القاهرة، 2003) ص 264.

(14) يمكن الرجوع للمادة(4) من **قانون الأحزاب الموريتاني الصادر 25يوليو 1991**، والمعدل في 1994.

(15) يمكن الرجوع للمادة (13) من قانون الأحزاب السياسية، مرجع سبق ذكره.

(16) سعد صالح محمد، **أزمة الشرعية في النظم السياسية العربية – دراسة حالة النظام الموريتاني**- رسالة ماجستير غير منشورة(معهد البحوث والدراسات العربية: جامعة الدول العربية، القاهرة، 2010) ص ص 125-126.

(17) جمال ولد الشيخ، **التجربة الديمقراطية التعددية في موريتانيا، مرجع سبق ذكره**، ص ص 265- 266.

(18)- محمد الامين ولد سيد باب، **مظاهر المشاركة السياسية في موريتانيا**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص 254.

(19) محمد محمد علي ابو خضرة، **عملية التحول الديمقراطي في موريتانيا منذ عام 1991**، رسالة ماجستير غير منشورة(معهد البحوث والدراسات الإفريقية: جامعة القاهرة، 2011) ص 93.

(20) Piere Englebert: **"Recent History in" Africa South of the Sahara** 1995(Europa Publications Limited: Twenty- Fourth Edition, 1996), P. 600.

(21) زينب بنت سيد أحمد، **دور الأحزاب السياسية الموريتانية في ترقية المجتمع،** رسالة متريز غير منشورة (كلية الآداب والعلوم الإنسانية: جامعة نواكشوط، 2011) ص 22.

(22) السيد علي أبو فرجة، **التحول الديمقراطي في موريتانيا، مرجع سبق ذكره،** ص ص 112- 113.

(23) محمد الامين ولد سيدي باب، **مظاهر المشاركة السياسية في موريتانيا، مرجع سبق ذكره،** ص 257.

(24) **نفس المرجع،** ص 258.

(25) تأسست هذه الحركة سنة 1989 في نواكشوط من طرف مجموعة من الطلاب الذين فضلوا ممارسة السياسة النشطة داخل إطار مغاير للأطر السائدة (الحركات السياسية التقليدية)، وتأثرو بالطرح لليبرالي في مرجعيته الفرنسية.

(26) محمد الامين ولد سيدي باب، **مظاهر المشاركة السياسية في موريتانيا، مرجع سبق ذكره،** ص 260.

(27) المرجع نفسه، ص 275.

(28) المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الاستراتيجية، **التقرير العام لموريتانيا، 2014،** ص ص 34- 35

(29) المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الاستراتيجية، **التقرير الاستراتيجي لموريتانيا، 2012- 2013،** ص 59.

(30) التقرير العام لموريتانيا، 2014، **مرجع سابق،** ص ص 37- 39.

(31) **نفس المرجع،** ص 44.

(32) أحمد محفوظ بيه، **التجربة الديمقراطية في موريتانيا، نظرة تقييمية لأداء الأحزاب السياسية، مجلة البحوث والدراسات العربية،** ع 43، يوليو، 2005، ص 359.